

هجرة الكفاءات وأثارها السياسية والاقتصادية (العراق انموذجاً)

م.د سيناء علي محمود /جامعة الفراهيدي

م.م هند ياسين جاسم/ جامعة الفراهيدي

ملخص البحث

ان هجرة الكفاءات، تشكل خطراً كبيراً في استنزاف الكثير من الطاقات والكفاءات العربية، التي يمكن ان تؤدي دوراً وطنياً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد لعبت عوامل عدة في دفع الكفاءات الى الهجرة، منها ما كان سياسياً ومنها اقتصادياً واخرى اجتماعية وتقنية وكانت لحالة التخلف التي يعيشها الوطن العربي في ميادين التربية والتعليم اثره في ذلك ايضاً.

والعراق كجزء من الوطن العربي يعاني هو الاخر من هذه الظاهرة، بالرغم من ان هجرة الكفاءات العراقية ليست بالشيء الجديد، بل الجديد هو الحدة التي اتخذتها الظاهرة بعد عام 2003، والتي تعود لأسباب شتى نتج عنها اثار سياسية واقتصادية.

وعلى الرغم من وجود اثار ايجابية لها والتي من اهمها التحويلات المالية، لكن هذه الاموال لا تضاهي ما يفقده العراق من طاقات يصعب تعويضها، فهي تشكل حاجزا كبيرا في طريق التنمية، فبالإضافة الى الخسائر المادية فأنها تؤدي الى استنزاف الثروة البشرية والتي لا تقدر بثمن، وهي الاله من بين العوامل الضرورية للنهوض بتنمية حقيقية متينة الاسس قابلة للتطور والاستمرار، وجميعها تنعكس على الاقتصاد العراقي مضافا اليها انخفاض الرصيد المعرفي.

Abstract

The emigration of competencies poses a great danger in draining a lot of Arab energies and competencies, which can play an important national role in the process of economic and social development. Several factors played a role in pushing talented people to emigrate, some of which were political, some were economic, and others were social and technical. The state of backwardness experienced by the Arab world in the fields of education had an impact on that as well.

Iraq, as part of the Arab world, also suffers from this phenomenon, although the migration of Iraqi competencies is not something new. Rather, what is new is the severity that the phenomenon took after 2003, which is due to various reasons that resulted in political and economic effects.

Although there are positive effects for it, the most important of which are remittances, but this money does not compare to what Iraq loses in terms of energies that are difficult to compensate, as it constitutes a great barrier in the way of development, in addition to material losses, it leads to the depletion of human wealth, which is invaluable, which is The most important among the factors necessary for the advancement of real development, solid

foundations capable of development and continuity, all of which are reflected on the Iraqi economy in addition to the decline in the knowledge balance.

المقدمة

لقد أضحّت ظاهرة هجرة الكفاءات العربية من الظواهر الخطيرة التي تعاني منها البلدان العربية، بعد ان شهد العالم، ومنذ اوائل القرن العشرين، تطورات متسارعة في مجالات الحياة العلمية والادبية، كافة، واصبحت مجالات التطور العلمي تستوعب كل ما هو جديد ومبتكر، لا بل تتطلع نحو الافضل باستمرار وكل ما تطورت المجالات العلمية تزايدت عملية جذب الكفاءات من العقول العلمية التي تتقدم بامكانياتها الذهنية المتفردة على سلم التقدم المتوفر آنياً في شتى بلدان العالم، وبذلك اصبحت هجرة العقول ظاهرة عالمية جلبت انتباه الساسة والحكام والباحثين وصناع القرار، واستطاعت بعض الدول المتقدمة من توظيف هذه الهجرة بما يخدم مصالحها واهدافها المرحلية والمستقبلية، مستفيدة من الخبرات المتطورة لهؤلاء المهاجرين.

وتتباين الآراء حول طبيعة نتائج هجرة الكفاءات، فهناك من يرى ان دول الاصل تجني ثمارا ايجابية نتيجة هذه الظاهرة لعدة اعتبارات، منها ان هذه الكفاءات تنتقل الى مجتمع أكثر تقدماً يوفر لها ظروف عمل ومعيشة أفضل مما يؤدي الى ارتفاع انتاجها ويساهم في تطوير المعرفة والتقدم البشري، وفي مقابل هذه الرؤية المتفائلة هنالك من يراها ليست سوى عملية استنزاف لمورد رئيس من موارد التنمية تنتج عنها اثار سلبية.

والعراق كجزء من الوطن العربي يعاني هو الاخر من هذه الظاهرة، بالرغم من ان هجرة الكفاءات العراقية ليست بالشيء الجديد، بل الجديد هو الحدة التي اتخذتها الظاهرة بعد عام 2003، والتي تعود لأسباب شتى نتج عنها اثار سياسية واقتصادية. ولدراسة هذه الظاهرة والوقوف على ابرز اثارها، جاءت هيكليتها متضمنة الاسباب الدافعة لهجرة الكفاءات في المطلب الاول، والاسباب المشجعة على الهجرة في المطلب الثاني، وتناول المطلب الثالث الاثار المترتبة على الهجرة، اما المطلب الرابع فقد خصص لدراسة هجرة الكفاءات العراقية واثارها السياسية والاقتصادية.

اهمية الدراسة

تتبع اهمية الدراسة من كونها تتطرق لظاهرة في غاية الاهمية الا وهي ظاهرة هجرة الكفاءات العراقية، لما لها من تأثيرات سياسية واقتصادية.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى:

1. معرفة الاسباب الرئيسية التي ادت الى انتشار ظاهرة هجرة الكفاءات العراقية
2. ابراز الاثار المترتبة عنها.

مشكلة الدراسة

تنامي ظاهرة هجرة الكفاءات لأسباب عدة، مما كان له انعكاسات سلبية على الجانب السياسي والاقتصادي

فرضيه الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية مفادها "ان هجرة الكفاءات العراقية لها اثار سلبية وان هذه الهجرة لم تأتي من فراغ وانما نتيجة عوامل عديدة ساهمت في تعميقها.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي، والمنهج الوصفي والتاريخي.

شغلت ظاهرة هجرة الكفاءات الكثير من دول العام بشكل عام ودول العالم النامي بشكل خاص، فهي تشكل ظاهرة سلبية وخطيرة على هذه الدول كما انها تؤثر على خططها التنموية، أضف الى ذلك حرمانها من الاستفادة من خبرات ومؤهلات عملت على تأهيلها على مدار سنوات.

وترتبط هذه الجرة من الدول الاكثر تخلفا الى الدول الاكثر تقدما بعوامل دفع من الدول الاولى وبمعايير جذب من الثانية، والتي تتمحور جميعها حول الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والحريات بأنواعها.

وتتباين الاراء حول طبيعة نتائج هذه الظاهرة، فهناك من يرى ان الدول المصدرة لهذه الكفاءات تحقق نتائج ايجابية، وبالمقابل هنالك من يرى فيها ليست سوى عملية استنزاف لمرء رئيس من موارد التنمية تنتج عنها اثار سلبية.

المطلب الاول:العوامل الدافعة لهجرة الكفاءات

تتعدد الاسباب الدافعة لهجرة الكفاءات وتختلف حسب طبيعة وظرف كل بلد على حدة على الرغم من وجود قواسم مشتركة بين معظم الدول المصدرة للعقول العربية والتي تدفع المهاجرين الى التطلع لمغادرة اوطانهم للبحث عن الازواضع البديلة التي تيسر لهم العيش الرغيد والملاذ الامن من اضطهاد وظروف معيشية هالكة لهم ولعوائلهم في داخل بلدانهم.

ومن اهم هذه الاسباب:

اولا: العوامل السياسية

تلعب العوامل السياسية في أي بلد دوراً أساسياً ومهماً في عملية هجرة الكفاءات الى الخارج، وخصوصاً اولئك الباحثين دوماً عن حالة الامن والاستقرار، لرفع النتائج العلمي، فكلما حدثت ازمت اقتصادية واجتماعية وسياسية ساخنة، كلما ازدادت حركة الهجرة لاصحاب الكفاءات العلمية والفنية الى مناطق اكثر امنًا واستقراراً في العالم ()، ان حالة عدم الاستقرار السياسي وما تعنيه من كثرة الاضطرابات وكثرة الانقلابات العسكرية والانفصاعات والحروب المحلية التي بدورها تؤدي الى خلق جو مشحوناً بالقلق السياسي الذي يؤدي الى حالة من الاضطرابات النفسية والخوف والرعب على الحياة والمستقبل بشكل عام () فالكفاءات لا تهاجر من بلدانها في سبيل العمل والمال فقط بل في سبيل البحث والابداع في جو تتوفر فيه الحرية الاكاديمية التي حرّموا منها واكتساب تجارب جديدة وايجاد مناخات علمية مرنة ومناسبة للعمل المثمر () . وان مثل هذه الظروف تدفع الكفاءات الى ترك اوطانهم والبحث عن الحرية والاستقرار التي يحتاجها البحث العلمي () . ويتضح ذلك جلياً من خلال تتبع حجم الانجازات العملية للكفاءات العربية التي هاجرت الى الخارج بعد ان توفرت لهم كل مستلزمات الراحة والامن والجو الاكاديمي العلمي المناسب. فالقلق السياسي الذي يسود الحياة في المنطقة العربية بشكل عام يعد مسؤولاً عن تهجير الكثير من الكفاءات العملية من البلدان العربية الى الدول الاوروبية () اما فيما يتعلق بضعف المشاركة السياسية لاصحاب الكفاءات العلمية في الحياة السياسية، فانه يمكن القول في هذا المجال، اذا كان العالم في العقدين الاخيرين من القرن الماضي يؤكد على ان الديمقراطية هي اكثر من مجرد وضع دساتير وتصميم اجراءات انتخابية، وانما هي اسلوب حياة وهي عملية تتطلب اعادة تنظيم مؤسسات المجتمع المدني، كما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1993 ()، فان ذلك يعني من الناحية العملية، ان على الحكومات الوطنية ان تجد السبل لتمكين هؤلاء من المشاركة السياسية بشكل اكبر في الحكم والسماح لهم بأن يمارسوا تأثيراً على القرارات التي تمس حياتهم. فالمشاركة، معناها، اشتراك الناس عن كثر في العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في حياتهم اليومية () أي ان يكون لديهم امكانية الوصول باستمرار الى عملية صنع القرار السياسي والى السلطة، وهذا مالا يتوفر في البلدان العربية، حيث يعيش العالم في جو لا يحترم العلم على مستويات السياسة العامة ومصادر تقريرها وبالتالي ضعف دورهم في اتخاذ القرارات () . لقد وفر القمع والظلم الاجتماعي والدكتاتورية، قوى دافعة قوية لهجرة الكفاءات، وان اعظم مساهمة يقدمها شخص متعلم الى مجتمعه هي قدراته النقدية والتحليلية، والقمع يجعل من المستحيل على الافراد المساهمة بمواهبهم ()

وان توافر الحرية والمشاركة ييسر للمجتمع اختيار قيادات ذات توجه انمائي ويفسح المجال لبروز هذه القيادات الفكرية والتعليمية والاقتصادية والمهنية، الى جانب القيادات السياسية التي تشكل معاً صيغة من صيغ الانتظام الاجتماعي وتوسع قاعدة المشاركة () غير ان الاهتزاز في الاستقرار الاجتماعي لا يلبث ان يعكس في مسيرة التنمية وفي سلامة المؤسسات والازواضع السياسية () . وفي اطار العوامل السياسية،

يلعب العامل الاستعماري أيضاً دوره في هذا المجال كعامل جذب للكفاءات الى الدول المتقدمة للاستفادة من خبراتهم من جهة، ومن جهة اخرى زيادة حالة التبعية والتخلف لبلدانهم مستغلاً حالات عدم الاستقرار التي تسود المنطقة العربية. ويمثل العامل الدولي في جذب كفاءات هذه البلدان من خلال التشريعات المشجعة للهجرة، فمثلاً شرعت الولايات المتحدة الامريكية قانوناً في عام 1965 سمح بموجبه للمهندسين والاطباء والعلماء الإقامة الدائمة ورفعت قيود الهجرة والدخول السابقة، تبعه قانوناً اخر في عام 1968 حذف نظام (الكوتة) أي عدد الداخلين من كل بلد، وعد التخصص والمعرفة هو المعيار الاساسي لدخول الشخص الى الولايات المتحدة الامريكية تبعتها كندا واستراليا وفرنسا أيضاً اصدرت قانون يحدد دخول المهاجرين على اصحاب الكفاءات العلمية فقط وهذا القانون صدر في عام 2006.)

ثانياً: العوامل الاقتصادية.

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً فاعلاً واساسياً في عملية الدفع باتجاه الهجرة للكفاءات العربية، ويؤكد احد التقارير الى ان معظم العلماء والمتقنين اللذين هاجروا خلال السنوات الخمسين الماضية كانت لاسباب مالية وقد اكدت الدراسة ان الدافع الاساسي للنزوح هو ايجاد فرص العمل الكبيرة في الخارج والرواتب والامتيازات المغرية للكفاءات من قبل الدول المستقبلية لها وخاصة الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية.) فمن الطبيعي ان يكون العامل الاقتصادي هو الدافع وخاصة انخفاض مرتباتهم وان التباين بين الاجور التي يحصلون عليها في داخل بلدانهم العربية هي اقل مما يتقاضونه نظرائهم الاجانب الذين يعملون في بلدانهم او يعملون حتى داخل البلدان العربية فالفرق الشاسع في الرواتب، يثني حملة الشهادات الجامعية من العرب عن قبول الوظائف في بلدانهم، حيث يعملون في مؤسسات جنباً الى جنب مع نظيره لاجنبي في المؤهلات نفسها ولكن براتب ادنى بكثير.)

وعلى الرغم من ان البلدان العربية كانت قد تبنت العديد من المشاريع التنموية التي كان من المؤمل ان تخرجها من دائرة التخلف، الا ان الجانب الاقتصادي لا يزال يعاني الكثير من الصعوبات، وهذا يدفعنا الى القول بأن الخلل يكمن في التخطيط التنموي الذي فرض مظاهر خارجية للحدثة دون المساس بجوهر واسباب التخلف، والعجز المستمر في نمط العلاقات المجتمعية والذي ادى الى اضعاف لدور الانسان بشكل كبير، لاسيما المتعلمون والمتخصصون في بناء مجتمعهم.) ان التنمية في جوهرها عملية تحرير ونهضة حضارية شاملة تقتضي الاعتناق من شبكة علاقات السيطرة (التبعية) التي تربط البلدان المصنعة بالدان النامية والعمل على اقامة بنیان اجتماعي-اقتصادي سياسي جديد.. فطاقات البشر في أي مجتمع هي المورد الاول والاهم والتي تعني بناء البشر القادرين على الاضطلاع بالمهام التنموية الاساسية.) والملاحظ ان ضعف المشاركة لهذه الطاقات البشرية الكفوة ينعكس على تدني الاحساس بالانتماء ومعاناة الاغتراب داخل الوطن.)، فالاوضاع والظروف الاقتصادية المتردية، مضافاً اليها ارتفاع مستوى المعيشة الذي لم يرافقه زيادة في الدخل، او زيادة بسيطة تدفع بالكفاءات الى البحث عن ظروف وفرص اخرى. وخلاصة القول ان عجز الاقتصاد العربي وتخلفه اذن يشكل احد العوامل الرئيسية التي تدفع الى هجرة العقول.

ثالثاً: العوامل الاجتماعية.

تتشترك العوامل الاجتماعية في تأثيرها الدافع لهجرة الكفاءات العلمية، ومن بين ذلك تفضيل الاجنبي على العربي سوء المعاملة في الوظيفة والعلاقة مع الرؤوساء فلا يكفي الجانب المادي لمعيشة الفرد في المجتمع عيشة انسانية راضية وامنة، في ظل علاقات اجتماعية، مستقرة ومتوائمة، فهناك جوانب روحية ومعنوية واخلاقية وفكرية، تتصل بهذه العلاقات وبالمجتمع وبالفرد نفسه.) فغاية التنمية هي رفع المستوى المعيشي والثقافي والمعنوي للفرد في المجتمع.) وتلعب عوامل اجتماعية عديدة اخرى، ادواراً مختلفة في الدفع للهجرة ومن بين هذه العوامل، ادراك اصحاب الكفاءات، ان لبعض الوظائف تحديدات مقصورة على فئة او طائفة من المواطنين ذات النفوذ السياسي او الاجتماعي بغض النظر عن المؤهلات العلمية. ويبرز ذلك واضحاً في بعض البلدان العربية، حيث ان الحصول على مركز مناسب لا يتوقف على اعتبارات علمية وانما على اعتبارات اخرى كالانتماء القبلي او العائلي او السياسي او الطائفي. وفي بعض الاقطار العربية نجد ان الوظائف الحكومية توزع على الطوائف لارضاء كل منها.) وفي مجال

التوظيف، نجد ان اخطر ما يواجهه اصحاب الكفاءات في بعض البلدان العربية هو وضع الرجل المناسب في المكان غير المناسب. وثمة عامل آخر من العوامل الاجتماعية يتمثل في عدم تقدير العلم والعلماء، ومن الملاحظ ان البلدان العربية لا تقدر قيمة العلم والعلماء.

وخلاصة القول هي ان العوامل الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في بلورة عملية الهجرة ونجد ان عدم توافر الكثير من هذه العوامل قد شكل اساساً في عملية الهجرة.

المطلب الثاني: العوامل المشجعة على الهجرة

كثيرة هي الاسباب التي يمكننا ان نعزو اليها ظاهرة الهجرة، وعلينا ان نتذكر ابتداءً، انها نتاج تراكم طويل من الزمن يمتد الى عشرات او ربما مئات السنين، ولقد كتب كثيراً في هذا المجال، غير اننا سنحاول هنا تلخيص ما يمكن اعتباره اسباباً اساسية ورئيسية وهي:

اولاً:-العوامل الداخلية:

وهي العوامل التي نشأت داخل المجتمع العربي وافرزتها عصور الاستعمار والظلم والاستبداد الذي خلفته حتى اليوم وتتجلى في عدة امور منها:-

1. افقار الشعوب وفقرها، اذ غالباً ما كان الفقر حالة ذاتية بسبب سوء مشاريع التنمية، واحياناً سببه الدكتاتوريات التي اتخذت الفقر وسيلة لاذلال الشعوب واخضاعها، مما دفع بالعلماء كغيرهم من فئات المجتمع الى الانشغال بكسب لقمة عيشهم، وعدم استطاعتهم متابعة البحث العلمي اصلاً في حقبة الاستعمار، وهذا ولد بالتالي اجيالاً لا تقرأ ولا تكتب ولا تهتم بالعلم ولا بالعلماء، ويوضح ذلك ارتفاع نسبة الامية وازديادها الدائم()ويطبيعة الحال ادى هذا الى هجرة العلماء للبحث عن هذه الوسائل المساعدة في البحث العلمي والمحرومين منها والموجودة في الدول الغربية.

2. الضعف الشديد في البنية وعدم تطويرها لتلائم التقدم التكنولوجي السريع في العالم().

3. ضعف ادارة الثروات الطبيعية، فالعديد من الدول الاسلامية تمتلك ثروات طبيعية هائلة ولكنها للأسف لم تستطع استغلالها كما يجب، ولم تحاول انشاء بنية تحتية قوية تؤهلها لدخول ميادين العلم والتكنولوجيا، ولاستثمار طاقاتها البشرية والمادية الضخمة الموجودة لديها، فكثير منها مشغولة بصراعاتها السياسية والقبلية والسيطرة على كراسي الحكم، وغالباً ما تتخذ موارد البلاد (خرجاً)) للمتفذين، وتتحوّل ثروات البلاد الى سوق مضاربات للعائلة الحاكمة، وترك العلماء والكفاءات العلمية دون اية رعاية واهتمام.

4. ضعف الاستثمار الاجنبي، بسبب عدم وجود ضمانات سياسية واقتصادية تتيح للمستثمرين جلب التكنولوجيا المتطورة في المشاريع التنموية.

5. تهميش البحث العلمي، فما تزال الحكومات العربية تنظر الى البحث العلمي، بانه يجب ان يكون اخر قائمة الاهتمامات، انها تشعر بان الاستفادة من نتائجه تكون على المدى البعيد، وهي مشغولة بالوضع الراهن، كما ان البحث العلمي (ليس التكنولوجي فحسب) يتطلب مناخاً كبيراً من الحرية، لا تستطيع ان تبذل في ظل منطق الدولة البوليسية والدخل الامني.

6. الارهاب الفكري الذي يمارس على العقول المبدعة والمفكرة من قبل جهات عدة (داخلية وخارجية) عن طريق فرض قيود شديدة على التفكير وحرية الرأي، وكذلك الامر في احتكار الدولة لمعظم وسائل الاعلام، ومراكز البحث العلمي، وفرض منهجها وولاءها على المثقفين والكتاب والعلماء والدارسين والباحثين.

7. عدم وجود النية الصادقة من الحكومات العربية في السير بشعوبها نحو التقدم والحضارة واتخاذ القرار السياسي الجريء الذي يزيل العقبات عن طريق من يحاول ذلك.

8. عدم وجود الحرية الكافية لانشاء مؤسسات خاصة تنتج التكنولوجيا واحتكار مثل هذه المشاريع مجاميع معينة من متفذيها، اذ يتم احتكار القوانين وتفصيلها على قدر اشخاص محددين ستفيدين منها()

ثانياً:العوامل الخارجية:

على الرغم من وقوف الدول الغربية ضد هجرة مواطني الدول النامية إليها، إلا أنها تتبنى سياسات مخططة ومدروسة بدقة لاجتذاب اصحاب الكفاءات والمهارات الخاصة من هذه الدول، وعلى سبيل المثال، اصدر الكونكرس الامريكي قراراً بزيادة تصريحات الحصول على بطاقة الإقامة للخريجين الاجانب في مجالات التكنولوجيا المتطورة من (90) الفاً في السنة الى (150) الف ثم الى (210) الف خلال العام (2005). كما تهيء الدول الرأسمالية المتقدمة المحيط العلمي الاكثر تقدماً والذي يحفز على مواصلة البحث والتطوير وزيادة الخبرات حيث، ان ظروف العمل في البلدان المتقدمة وسيلة لتحقيق الطموحات العلمية بما توفره من فرص للبحث العلمي ووسائله المختلفة وتوفر الثروات المادية الضخمة التي تمكنها من تحويل فرص عمل هامة ومجزية مادياً وتشكل اغراء قوياً للعقول العربية بما توفره من مستوى معاشي ممتاز وخدمات اجتماعية وخدماتها العديدة، فضلاً عن توفر كل وسائل الاستهلاك والرفاه المادي وتسهيلاتهِ).

المطلب الثالث: الآثار المترتبة لهجرة الكفاءات على الوطن العربي

يكثُر الخلاف في وجهات النظر حول ما هي الفائدة، او الخسارة الواقعة على البلدان العربية، والتدابير المطلوبة للحد من ظاهرة هجرة الكفاءات، حيث تمثل الهجرة عملية خطف واستلاب للثروة البشرية النادرة في البلاد العربية، وبالنتيجة هي اضعاف لطاقات القوى المنتجة للاقتصاد وازدياد ندرة الكفاءات).

اولاً: الآثار السلبية.

سنحاول في هذا الجانب تلمس مضر الهجرة في واقع انعكاساتها الاقتصادية على البلدان العربية التي تعاني من هجرة كفاءاتها باعتبارها شكلاً من اشكال تصدير رأس المال الذي يعد احد عناصر الانتاج الرئيسية لان الهجرة تحرم التنمية من هذه العناصر الضرورية للتطور والتقدم والخروج من التخلف بكافة اشكاله.

1. انعكاس الهجرة على الاستثمار الوطني

تعد هجرة الكفاءات العربية، خسارة كبيرة في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومما لا يقبل الجدل، ان قيمة العلماء ذوي الاختصاصات تتجاوز كل الحسابات المادية.

2. خسارة رأس المال البشري

ان هجرة الكفاءات العلمية من البلدان العربية الى الدول الاخرى هي خسارة لاكثر الطاقات قيمة واغلاها ثمناً، فرأس المال البشري هو اهم عوامل التنمية الاقتصادية. فالخسائر التي تلحق بالاقطار العربية نتيجة فقدانها معظم الكفاءات العلمية القادرة على القيادة والتنظيم، ربما كانت اعظم الخسائر جميعاً، لان تقدير تلك الخسائر امر غير ممكن من الناحية العملية (). وفي الواقع ان أي بلد لا يمكن ان ينهض وينمو اقتصادياً الا باستخدام الطاقات البشرية، المتعلمة واستثمارها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (). وخسارة الطاقات البشرية، تخفض القدرات الفكرية في البلدان المعنية واستمرار تدفق الطاقات البشرية المتخصصة من البلدان العربية يعد احد اعراض ازمتها التنموية.

ثانياً: الآثار الايجابية

من المسلم به، ان حركة تنقل العلماء والفلاسفة والمفكرين، عبر العصور، من بلد لآخر، يعد جزءاً من تقدم الانسان وتطور تاريخه الثقافي والعلمي على مر الاجيال. وفي هذا الصدد ابرزت دراسة اعدتها مصر، هذه الناحية الجوهرية للهجرة العلمية والثقافية واعتبرت الدراسة انها اعارات "تمثل التزامات ادبية" كما انها تتماشى مع مبادئ الاخوة الانسانية ومبادئ التعاون الدولي (). ان هذه الدراسة تنسجم مع ما خلصت اليه منظمة اليونسكو في ندوتها عن الهجرة وفواندها الايجابية عام 1955، حيث جاء فيها، ان الهجرة اثر من اثار التضامن الانساني (). وفي ضوء ذلك هناك من يرى للهجرة فواندعدة:-

1. انهم الى جانب الكفاءات المماثلة لهم يبرهنون على السنة الالهية الجليلة الواضحة في ان التفوق والابداع ليسا حكراً على جنس او لون او بلد او جينات تميز قومياً عن قوم اخرين، او ان الذكاء حكر على اهل الشمال دون اهل الجنوب.

2. انهم قوة علمية يمكن الاستفادة منها للدفاع عن مصالح العالم العربي وتعزيز الحوار الحضاري والتبادل الثقافي على الصعيد العالمي، واعتبار الكفاءات المهاجرة عناصر قوة لهذا الغرض ودعائم للتنمية والتقدم.)

3. ان الطاقة البشرية الرفيعة المستوى مكلفة وتنطوي على نفقات عامة او غير مباشرة. ووفقاً لهذا الرأي، فان الهجرة شكل غير مباشر من اشكال المعونة الخارجية () كما ان انتقال العلماء الى بيئات متطورة ومنتقدة علمياً تنمي عقولهم ويمكن ان تعطي نتاجاً علمياً اكبر، وربما افضل من بقائهم في مجتمعات اعجز من ان تنمي عقولهم () اما وجهة النظر الاقتصادية فتري، ان الهجرة لكفاءات نشيطة وفعالة تتيح لها، كسب عيشها، مما يضمن تجنب الازمات والمآسي الاقتصادية فيما لو بقيت هذه العناصر المتعلمة او المدربة عاطلة عن العمل والانتاج في الساحة العربية. كما تؤمن الهجرة ايضاً دخلاً ضرورياً لسد بعض العجز في ميزان المدفوعات، ولاعالة قسم من العائلات العربية الباقية في الوطن () فالمهاجر يقوم بتحويل ما يستطيع ادخاره من دخله الى بلده الاصلي، خاصة اذا كانت الهجرة وفق قوانين البلاد التي يعمل فيها لا تسمح له بحرية استثمار امواله.)

المطلب الرابع: هجرة الكفاءات العراقية

ان هجرة العقول العراقية ليست بالظاهرة الجديدة فمنذ اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية عام 1980 م، ومغامرة احتلال الكويت والحصار الذي تبعه أصبح العراق بلداً غير آمن للكثير من الكفاءات والعقول العراقية نتيجة تعطل القوانين وانتشار قوانين عسكرة الدولة والمجتمع مما شكل دافعا" وسببا" قويا" لهجرة العديد من العقول والكفاءات العراقية، التي لا يمكن أن تعيش في ظل أجواء العسكرة وفقدان الشعور بالأمن والاستقرار.

حيث سبق العديد من حملة الشهادات العليا والأطباء والمهندسين والعقول في مختلف التخصصات إلى محرقة الحرب العراقية - الإيرانية تحت اسم الدفاع عن الوطن من الخطر الخارجي.

ثم جاء الاحتلال الأمريكي للعراق في ابريل نيسان 2003 م ومعه الارهاب والصراعات الطائفية والعرقية والدينية والتي ساهمت بشكل او بأخر بتفاقم ظاهرة الهجرة لأعداد كبيرة من العقول العراقية، فضلاً عن شرانح وفئات أخرى.

من هنا فقد كانت الهجرة التي شهدتها العراق وغيره من بلدان الشرق الاوسط استنزافاً" لطاقات وامكانات بشرية كان يمكن استثمارها ليس فقط في عملية التنمية والتطور بل وفي ترسيخ وصيانة الأمن المجتمعي في بلدانهم. وعليه كانت الهجرة شكلاً" من اشكال التهديد للأمن والاستقرار الاجتماعي ليس فقط للبلد الذي تركه المهاجرون بل لمجتمعات البلدان التي قصدوا النوطن والاستقرار فيها فهي تمثل شكلاً من أشكال الضغوط على شروط الحياة الآمنة والكرامة بسبب ارتباطها بالعديد من الجرائم كتجارة البشر وتهريب المهاجرين عبر البر والبحر والجو، اضافة الى معاضل الاندماج الثقافي في المجتمعات التي تستقبل المهاجرين اليها.

ومن الجدير بالذكر أن كل الاحداث التي مرت بالعراق في العقود الثلاث الاخيرة من القرن العشرين تترك لنا العديد من المؤشرات التي تدل على أن استنزاف العقول والكفاءات العراقية ودفعها الى مغادرة البلاد والهجرة الى أماكن أخرى تكون محددة أحياناً، لم تكن عملية عفوية بل كانت عملية مخطط لها من قبل جهات أجنبية كانت تستهدف اضعاف العراق وتهديد أمنه المجتمعي من خلال افرأغه من النخب الثقافية والعلمية والكفاءات، التي كان المجتمع العراقي يعتمد عليها في بناء نهضته وتطوره.

سنتناول في هذا المطلب محورين، الاول بعنوان اسباب ودوافع هجرة الكفاءات اما المحور الثاني سنتطرق فيه الى الآثار السياسية والاقتصادية للهجرة.

اولا: الاسباب والدوافع

ثانيا: الآثار السياسية والاقتصادية لهجرة الكفاءات

اولا: الاسباب والدوافع

كثيرة هي الاسباب التي ادت الى هجرة الكفاءات العراقية نذكر منها:

1. يشكل العامل السياسي والاقتصادي للمدة من 1991-2003م، والذي نتج عنه حرب الخليج والتداعيات التي حصلت على العراق داخليا وخارجيا اهم العوامل التي ادت الى هجرة الكفاءات العراقية ، فبسبب ظروف الحصار انذاك غادر لفييف من الاساتذة الجامعيين وكذلك الفنيين والاطباء والمهندسين بهدف تحسين مدخولاتهم الشهرية، وقد تميزت ليبيا واليمن عن غيرهما من الدول العربية في استقطاب مثل هذه الكفاءات العراقية، كما وشهد الاردن هجرة عدد من العلماء العراقيين الذين وجدوا مجالات رحبة للعمل في الجامعات الاردنية التي كانت قد فتحت في عقد التسعينات(37).
2. استمرار هذه الهجرة حتى بعد التغيير السياسي عام 2003 م، وذلك بسبب غياب الامن وعدم الاستقرار السياسي والاداري فالمناخات السياسية المستقرة من اهم العوامل المشجعة على البقاء والعمل داخل البلاد لما توفره من احساس بالامان والانتماء للمجموعة الوطنية وما يتطلبه ذلك من روح العطاء والتضحية رغم الاغراءات المالية في الخارج(38).
3. فرص العمل التي باتت تتحكم بها الاحزاب السياسية واعتماد المحاصصة كآلية لادارة الدولة والتي حرمت الكثير من العراقيين من الحصول على تعيين والوصول الى مراكز متقدمة، فقد تم اقتسام المناصب الحكومية بين الكتل والاحزاب وتعيين اصحاب الولاعات الخاصة بهم واقصاء كل وطني يحاول الوصول الى مناصب خارج سياق الطائفية والحزبية، كذلك اقصاء اصحاب الكفاءات من المكونات مثل الكلدان والايديين والصابنة، كل هذه جعلت من الهجرة الملاذ الامن امامهم(39).
4. هناك سبب في غاية الاهمية، الا وهو تعرض الكفاءات الى الاغتيالات واستخدام وسائل التهديد المباشر لاجبارهم على مغادرة العراق، مما عكس خسارة فادحة واستنزاف لعقول نادرة ومؤثرة في المجتمع اذ تمثل اقتطاعا من حجم القوة العلمية والايدي العاملة الماهرة كالاطباء والمهندسين والاساتذة الجامعيين من مختلف الاختصاصات والتي تشكل ثروة وطنية، وازافة الى استهداف الكفاءات جسديا فقد لعبت التفجيرات دورها في دفع الكفاءات للهجرة بحثا عن سلامتهم الشخصية والعائلية(40).
5. البطالة المنتشرة بين اغلب خريجي الكليات والمعاهد العليا بسبب فقدان التنسيق ما بين احتياجات السوق المحلية من العمالة الكفوءة الماهرة وما بين اعداد الخريجين الذي يتضاعف عاما بعد اخر مسببا ارتفاعا متزايدا في اعداد العاطلين عن العمل.
6. قلة الانفاق على البحث العلمي متمثلة في ضعف ميزانيات البحوث العلمية المخصصة من قبل الدولة، مما لاشك فيه ان العالم المتقدم ينفق بسخاء بالغ على المؤسسات البحثية والمراكز العلمية لان سر قوته تكمن في معارفه في ميادين العلوم المختلفة، مع ادراكه الشديد وفق حسابات استثمارية دقيقة ان العائدات الاقتصادية المتحققة هي ستكون اعلى بكثير من حجم النفقات التي صرفت على الاستثمارات البشرية وتنميتها في داخل انظمتهم التعليمية، لم يعد الامر سرا على كل ذي بصيرة فقد تنبعت الى ذلك دولا اخرى غير التي اعتدنا عليها من دول التي باتت تهدد مناطق استقطاب المعرفة التقليدية مثل الولايات المتحدة وكندا العالم المتقدم الا وهي دول اسيا والدول الاوربية(41).
7. العمليات التي قادها العراق ضد الإرهاب، والتي ادت إلى عسكرة البلاد واستنزاف الطاقات، وخسائر اقتصادية هائلة، وسوء الإدارة، جعلت العديد من الكفاءات يتجه إلى الهجرة لدول الغرب تحت تأثير المغريات التي تطرحها بعض هذه الدول(42).
8. ضعف المردود المادي لإصحاب الكفاءات العلمية
9. توفير العديد من عناصر الجذب المادي والعلمي في الدول المتقدمة(43) .
10. انعكست القوانين والبيروقراطية والمحيط الاجتماعي غير الودي والذي تسوده العشائرية والطائفية بشكل سلبي عليها والذي بدوره ولد شعور حقيقي بالغربة داخل الوطن مما دفعها للتفكير بالهجرة خارج العراق(44).

ثانيا الاثار السياسية والاقتصادية

تترتب على هجرة الكفاءات العراقية العديد من النتائج والانعكاسات على عملية التنمية بكافة جوانبها، إضافة إلى ما يترتب عليها من آثار من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية، فهناك من يرى أن الدول المصدرة لهذه الكفاءات تحقق نتائج ايجابية، في حين أن هناك من يرى أن

هجرتها للخارج ليست سوى عملية استنزاف لمورد مهم من موارد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية، تنتج عنها آثار سلبية تؤثر على الأمن الوطني.

1- الآثار السياسية

ان فئة الكفاءات في المجتمعات النامية يمكن ان تفرز شريحة قوية تتبنى عن اقتناع مبدا العمل لتطوير مجتمعاتها، وتقوم بتضحية وانكار ذات يفصلانها عن مصالحها الذاتية، وان كان يتحقق لاجتماعها خلال ذلك اشباع معنوي لا تعادله مصلحة مادية، ويكون لنشوء هذه الطليعة المثقفة مردود كبير في دفع عجلة التقدم، وعلى العكس من ذلك، فان افتقاد هذه الكفاءات يعني تلقائيا شللا للعناصر التنظيمية والقيادية والادارية للمجتمع، فغيابها يؤدي الى هبوط الانتاج في المجتمع وحوادث التصدعات فيه(45).

وإذا نظرنا الى العراق قبل عام 2003م، نلمس فشلا في ادارة موارده التي يمتلكها سواء النفطية او الثروات الاخرى، مما انعكس سلبا على تقدمه، والسبب في ذلك يعود الى غياب القيادات من ذوي الكفاءات وعدم مشاركتها بأي قرار.

ومن جانب اخر نجد ان المشاكل السياسية الناجمة من عدم الاستقرار السياسي بعد عام 2003م، سببه غياب القادة من اصحاب الكفاءات والرأي والعلم، ودخول اشخاص ذوي كفاءات متواضعة او قد تكون معدومة في بعض الشخصيات، مما ادى الى انعكاس هذه المشاكل على الواقع العراقي وخاصة من ناحية الفساد الاداري في مؤسسات الدولة، بالاضافة الى المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالطبقية والبطالة والاحتكار والتضخم والفقر والمشاكل الاقتصادية المرتبطة بانخفاض مستوى المعيشة(46).

فالكفاءات في مفاصل الدولة المهمة، وخاصة السياسية منها كلا حسب اختصاصه من اهم ما يحتاجه العراق لكي يتجاوز ظروفه الحالية وافرازاتها التي ظهرت على الساحة.

2- الآثار الاقتصادية

من اهم الثروات الوطنية هي الراسمال البشري، فكثير من الدول تفوقت حضاريا بسبب نجاحها في استثمار مواردها البشرية، بينما فشلت الثروات الطبيعية في كثير من الاحيان في تحويل البشر الى شعوب منتجة اذا لم يتم استغلالها من اجل ذلك، وهو ما يعد اشبه بالتحدي الحقيقي امام المجتمع العراقي وتعتبر من اهم العوامل المؤثرة على تطور الاقتصاد الوطني.

وتكتسب هذه الظاهرة اهمية متزايدة في ظل تزايد اعداد المهاجرين ولاسيما من الكوادر العلمية المتخصصة لما تفرزه من آثار سلبية على واقع ومستقبل التنمية(47).

فهجرة الكفاءات العراقية تمثل اقتطاعا من القوى العاملة الهامة التي يحتاجها العراق، وينتج عنها تخريب للقوى المنتجة للاقتصاد الوطني والذي يعد جزءا مهما من الامن الوطني، ويؤدي الى نقل راسمالها البشري الذي كان بإمكانه ان يسهم في تنمية العراق اقتصاديا واجتماعيا وتحويله من بلد نامي الى بلد متقدم من خلال المساهمة في اعادة بنيته واعمارها من كافة الجوانب، فلقد كان للكفاءات العراقية دورا كبيرا في اعادة وتأهيل البنية التحتية التي دمرت بعد حرب الخليج عام 1991م، فالصراع الحالي هو صراع عقول واختراعات وابتكار وتنافس اقتصادي، وقوة الدولة تأتي من حرية شعوبها ومشاركته بالحكم ومساهمته باتخاذ القرار وقوة اقتصادها وهذا يتمثل بالعنصر البشري اي الكفاءات(48).

وتشكل هجرة الكفاءات انعكاسا على الواقع العلمي والتكنولوجي العراقي نتيجة التبعية التكنولوجية الخارجية وتخلف القدرة الذاتية في المجال العلمي والتكنولوجي لعدم القدرة على القيام بالابحاث العلمية الانتاجية بالرغم من وجود مراكز للبحث العلمي والاعتماد على الابحاث النظرية لأغراض الترقية الوظيفية وبالتالي فان هذه الابحاث ستبقى حبرا على الورق ولا يمكن الاستفادة منها في عملية التنمية.

من جانب اخر، تترتب على عملية استيراد التكنولوجيا بسبب عدم وجود الكفاءات التي تنتجها آثار اقتصادية وسياسية، فقد تؤدي التكنولوجيا المستوردة الى تحسين الاوضاع التكنولوجية الا ان ذلك يتم بتكاليف باهضة(49).

وملخص القول، هناك علاقة مهمة ذات تأثير متبادل بين هجرة الكفاءات والتنمية، ففي حال استمرار عجز الدول ومنها العراق عن خلق الظروف الكفيلة لوقف هذه الظاهرة، فان مسيرة التنمية ستظل متعثرة ومعطلة، وكلما تأخر تحقيق اهداف التنمية كلما ازدادت الهجرة وحرمت العراق من كفاءاته وكوادره القادرة

على تطويره، وباستمرارها تزداد الهوة الحضارية والعلمية بين العراق وغيره من الدول ويؤدي الى تراجع مستويات التنمية واستمرار استيراد الخبرات الاجنبية لسد النقص الحاصل، والتكلفة المالية المرتفعة التي تسدد لهم نظير خدماتهم .

الخاتمة

يتضح لنا مما سبق عرضه في هذه الدراسة، الى ان هجرة الكفاءات، تشكل خطراً كبيراً في استنزاف الكثير من الطاقات والكفاءات العربية، التي يمكن ان تؤدي دوراً وطنياً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد لعبت عوامل عدة في دفع الكفاءات الى الهجرة، منها ما كان سياسياً ومنها اقتصادياً واخرى اجتماعية وتقنية وكانت لحالة التخلف التي يعيشها الوطن العربي في ميادين التربية والتعليم أثره في ذلك ايضاً. واذ يشكل تنقل العلماء والباحثين مغزى للبلدان العربية في إطار النشاط العلمي بما يكتسبه من مهارات فنية وعلمية وفوائد اقتصادية الا انه مع ذلك يتعين على البلدان العربية في نهاية المطاف تجميع مواردها وطاقاتها البشرية ذات المستوى الرفيع من العلم لأنه لا يمكن لاي بلد في الوطن العربي، ان يكون مكتفياً ذاتياً بالنسبة لمتطلبات الطاقة البشرية.

وكجزء لا يتجزء عن الوطن العربي فقد نال العراق نصيباً من هذه الظاهرة التي تفاقمت لاسيما في العقدين الماضيين، بسبب اللاستقرار السياسي وتدهور الاوضاع الامنية بعد التغيير السياسي عام 2003م.

وعلى الرغم من وجود اثار ايجابية لها والتي من اهمها التحويلات المالية، لكن هذه الاموال لا تضاهي ما يفقده العراق من طاقات يصعب تعويضها، فهي تشكل حاجزا كبيرا في طريق التنمية، فبالاضافة الى الخسائر المادية فانها تؤدي الى استنزاف الثروة البشرية والتي لا تقدر بثمن، وهي الاهم من بين العوامل الضرورية للنهوض بتنمية حقيقية متينة الاسس قابلة للتطور والاستمرار، وجميعها تنعكس على الاقتصاد العراقي مضافا اليها انخفاض الرصيد المعرفي.

التوصيات

1. دعوة الاحزاب والتنظيمات السياسية والدينية كافة لاحترام حرمة الجامعات وعدم استخدامها كمنابر لدعاياتهم ونشاطاتهم وحملاتهم السياسية والدينية ومناشدة المراجع الدينية بإصدار فتوى تحرم قتل الاساتذة والعلماء لأنهم ثروة وطنية من الصعوبة تعويضها.
2. التأكيد على ان الجامعات "حرم أمن" وعلى الاجهزة الامنية والعسكرية مراعاة ذلك واحترامه، مع تأكيد التلازم العضوي بأن الامن الأكاديمي جزء من حالة الامن في العراق.
3. مطالبة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ابداء الرعاية الخاصة لا بناء وعوائل الأكاديميين الشهداء وشمولهم بالحقوق التقاعدية وتسهيل تأهيلهم.
4. ترسيخ مبدأ الوحدة الوطنية وتجاوز الخلافات ونبذ عوامل الفرقة والانشقاق والتميز بين الاساتذة وجعل معيار الكفاءة هو الاساس في التعيين وتولي المناصب الادارية.
5. كفاءة الحريات الاكاديمية وتعزيز حقوق الاستاذ الجامعي في طرح الرأي داخل الحرم الجامعي، والعمل على وضع تشريعات تكفل حرية البحث والتفكير والتعبير في المؤسسات الاكاديمية.
6. التركيز على تدريب وتعليم العناصر لخدمة احتياجات السوق الداخلية بدلاً من تلبيتها احتياجات السوق الخارجية.
7. استحداث قانون لحماية الكفاءات.
8. تقديم مكافآت مالية سنوية للكفاءات المتميزة.
9. تشريع قانون خاص لعودة الكفاءات العراقية.
10. رصد ميزانية مناسبة للبحث والتطوير العلمي.
11. بناء مجمعات سكنية بالقرب من الجامعات والمؤسسات وتمييز الحماية المناسبة لها.
12. العمل على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب في كافة مؤسسات الدولة.
13. ضرورة التخلي عن مبدأ المحاصصة السياسية لما له من انعكاسات سلبية.
14. تعزيز الثقة بين قادة الاحزاب السياسية لما في ذلك من مصلحة للعراق ارضا وشعبا.

المصادر

- الياس زين. اثارنزيف الادمغة على الامة العربية، مجلة المستقبل العربي العدد9، السنة 1978م، ص51.
- نداء مطشر صادق، هجرة الكفاءات العربية، اسبابها ونتائجها، مجلة الامن القومي العدد 3، السنة 1978م، ص132-ص133.
- الياس زين، هجرة الادمغة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972م، ص114
- كريمة عبد الرحيم حسن، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث، مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، مطبعة دار الحكمة، 1990م، ص75.
- الياس زين، هجرة الادمغة العربية، المصدر السابق، ص114.
- تقرير التنمية البشرية لعام 1993م، برنامج الامم المتحدة الانماني، ص90
- المصدر نفسه، ص21.
- نداء مطشر، المصدر السابق، ص133.
- المصدر نفسه، ص133.
- يوسف الصايغ، التنمية العربية والمثلث الحرج، ندوة التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى 1984م، ص109، ص110.
- المصدر نفسه، ص109، ص110.
- htm هجرة العقول /File//c:/Document sand Settings/ suaad/My DocuMents 2006/8/2
- استراتيجية الاستفادة من الكفاءات المسلمة في الغرب.
- 2006/8/9.htm.6http://www. Isesco.org.Ma/arabie/strat/kafaat/p
- الان فيشقر، الكفاءات العلمية العربية في الولايات المتحدة، هجرة الكفاءات العربية مركز دراسات الوحدة العربية، ص214.
- نداء مطشر، المصدر السابق، ص39.
- نادر فرجاني، التنمية العربية بين الامكانات والهدر، مجلة المستقبل العربي العدد 24 بيروت، 1981م، ص22.
- المصدر نفسه، ص30، ص31.
- احمد قائد بركات، مآزق التنمية، ونظرة خاصة الى اليمن والتنمية العربية، دار الفكر-دمشق، الطبعة الاولى، 1988م، ص42
- المصدر نفسه، ص40
- الياس زين، هجرة الادمغة العربية، المصدر السابق، ص98.
- مجلة الوحدة الاسلامية = Cat=landid= 1421htt://www. A/wihdah.com/view. Asp? 20061812
- المصدر نفسه
- 2006/8/7Htt://www. Kitabat. Com/ a/nadawi-k-I.htm
- احمد القديري، ، العرب والفتح التكنولوجي ، صحيفة الوطن 2003/1/15م.
- مجلة البلاغ، 2006/3/9.
- مجلة الاتحاد البرلماني العربي، السنة 22، العدد 1982، كانون الاول 2001، ص2.
- فاطمة زهرة افريحا، عوامل هجرة الكفاءات في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1982 ، ص163.
- محمد هشام خواجيه، استنزاف العقول العربية، نتائج الظاهرة واسبابها السياسية والاجتماعية، مجلة المستقبل العربي، العدد 22، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980م، ص43.

- عثمان الحسن محمد نور، هجرة السودانيين للاقطار العربية النفطية، عواملها، اثارها، مستقبلها مجلة المستقبل العربي، العدد 87، السنة 1986، ص137.
- الياس زين ، هجرة الادمغة العربية، مصدر سبق ذكره، ص60.
- المصدر نفسه، ص60-ص61.
- <http://www.sesco.Orq.Ma/arabie/strat/kafaat/p-2006/8/9.htm>.
- انطوان زحلان، هجرة الكفاءات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص16.
- الياس زين، اثار نزيف الادمغة على الامة العربية، مصدر سبق ذكره، ص75.
- المصدر نفسه، ص75.
- محمد هشام خواجيه، استنزاف العقول العربية، المصدر السابق، ص44.
- 37_ منى عبد الرزاق العمر، هجره الكفاءات العراقيه، مجله اراء حول الخليج، كانون الاول ، 2006، ص13.
- 38- ناظم الجواهري ، لماذا تستمر هجره الكفاءات العلمية الى الخارج؟، جريده المؤتمر، العدد 102، شباط 2006.
- 39- حمد جاسم محمد، ظاهره هجره الكفاءات العراقيه "الاسباب والمعالجات"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، بلا، 2016، ص24.
- 40- منى عبد الرزاق العمر، مصدر سبق ذكره، ص13.
- 41- احمد الليثي، البطالة في العالم العربي :اسباب وتحديات، مجلة جسور الثقافية، العدد 8، السنه الاولى، تشرين الاول 2009، ص20.
- 42- براكي تي كويتا، الانفاق على المعرفة، جريده الشرق الاوسط، العدد 10286، كانون الثاني 2007.
- 43- حمد جاسم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص14.
- 44- عمر اسماعيل حسين ، هجره الكفاءات العراقية واثرها على الاقتصاد الوطني، دراسة مقدمه الى دائره الاقتصاديه في وزاره الماليه العراقيه، بغداد، 2012، ص20.
- 45- نادر فرجاني، هجره الكفاءات من الوطن العربي في منظور استراتيجيه لتطوير التعليم العالي، مركز المشكاه للبحث، مصر، 2000م، ص72.
- 46- عمر اسماعيل حسين ، مصدر سبق ذكره، 39.
- 47- احمد فواد، الدوافع السياسيّة والاقتصاديّة لهجرة الكفاءات العربية بعد عام 1990م "العراق نموذجا"، رسالة ماجستير مقدمه الى مجلس كلية العلوم السياسيّة/جامعة النهرين، 2015م، ص139 وما بعدها.
- 48- عمر اسماعيل حسين ، مصدر سبق ذكره، ص32.
- 49- المصدر نفسه، 37.